

عرض كتاب..

سياسة

المملكة

العربية

السعودية

البحرية ١٩٤٨ - ١٩٧٨م

دراسة في قانون البحار

تأليف د. ناصر عبد العزيز العرفج

عرض د. عبدالله حسن الأشعل

السياسة البحرية للمملكة العربية السعودية له أهمية خاصة تتبع من مصدرين. المصدر الأول إشراف المملكة على الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً. وحيث حدودها البحرية لمسافة طويلة في كل من الخليج والبحر الأحمر، تزيد على ١٥٠٠ ميل فيها، وبذلك تجاور بحرياً حوالي اثني عشرة دولة، وهو أمر يفرض على المملكة اتباع سياسة واضحة للحفاظ على مصالحها البحرية من هذين البحرين. فالخليج العربي تقاسمه الدول العربية الآتية بخطوط متفاوتة: العراق: ١٠ أميال بحرية، الكويت ١١٥ ميلاً، السعودية ٣٤٠ ميلاً، البحرين ٦٨ ميلاً، قطر ٢٠٤ أميال، الإمارات العربية المتحدة ٤٢٠ ميلاً، فضلاً عن عمان التي تقع على شبه جزيرة

مؤلف

مستند. أما في البحر الأحمر، فالسعودية ١٠٢٠ ميلاً من سواحلها الشرقية البالغ طولها ١٣٠٠ ميل بحري. وأما مصدر الأهمية الثاني لهذا الموضوع فهو تزايد أهمية البحار الاقتصادية، ووقوع الموارد النفطية للمملكة على سواحل الخليج، فضلاً عن مواردها المعدنية البحرية الأخرى. واهتمام أبناء المملكة بهذا الموضوع وتوثيقه والتزام الموضوعية في معالجته يجعل للموضوع أهمية إضافية، وتجعل الدراسة نفسها موضع ترحيب وتشجيع.

وتهدف هذه الدراسة - حسبما أوضح المؤلف - دراسة سياسة المملكة في المسائل البحرية في ضوء تطور قواعد قانون البحار، وذلك في الفترة من ٤٨ - ١٩٧٨ م. ولم يحدد المؤلف أسباب اختياره لهذا الإطار الزمني، ولكن يبدو أن سبب اختيار عام ١٩٤٨ م. كبداية هو أنه الموعد التقريبي (١٩٤٩ م) الذي أصدرت فيه المملكة أول وثيقة على طريق تحديد سياستها البحرية، وهي إعلان بتأكيد ولايتها وسيطرتها على قاع وباطن أرض البحر الملاصق لساحلها في الخليج. وأما وقت الدراسة على عام ١٩٧٨ م. فهو - كما يبدو - تاريخ اختياري للباحث ليس له دلالة معينة متصلة بالدراسة، والأرجح أن الكتاب قدم كرسالة علمية، بل تبدو فيه ملامح واضحة تدل على أنه ترجمة جيدة لرسالة كتبت بلغة أجنبية، وبما روح الرسالة الأجنبية.

والكتاب - على إيجازه - بالغ الأهمية كما أوضحنا. فهو يقع في حوالي ١٦٠ صفحة وينقسم إلى سبعة فصول غير جزءين. فبعد إيضاح حدود الموضوع ومنهج الدراسة في الفصل الأول، يقدم المؤلف إطار السياسة البحرية للمملكة من الوجهة الجغرافية والتاريخية، ثم يبرز في الفصل الثالث العوامل المحددة لهذه السياسة وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية في كل من البحر الأحمر والخليج، ثم ظهور المصالح الأمنية، وقوامها عوامل القلق السياسي التي قد تنتمل في المنطقة بسبب التحولات الأيديولوجية والحدودية، ومشول التهديد الإسرائيلي للخليج والبحر الأحمر، هذا فضلاً عن التطورات الجديدة في المبادئ القانونية البحرية التي تضاف إلى عوامل تحديد السياسة البحرية للمملكة. ويمكننا الإشارة إلى أن ارتباط الخليج والبحر الأحمر ارتباطاً مباشراً بأوضاع الشرق الأوسط، وتزايد دور السعودية في تطورات الشرق الأوسط، كل ذلك جعل الاعتبار الأمني المرتبط بالتهديد الصهيوني أكثر وضوحاً، بينما تراجع الاعتبار الخاص بالقلق السياسي

الناجم عن خلافات الحدود في المنطقة بسبب روح التسامح والوفاق التي أشاعتها السعودية في المنطقة.

في الفصل الرابع ، وهو أهم فصول الدراسة يعالج المؤلف السياسة البحرية للسعودية فيوضح مطالب السعودية في المناطق البحرية المختلفة.

**في المياه الداخلية.** أكدت السعودية سيادتها عليها بالمرسوم الملكي رقم ٢٧١١/٤/٥/٦ في ١٩٤٩/٥/٢٨ م ورغم أنها ميزت بين المياه الداخلية والمياه الإقليمية، إلا أنها أبحاث حق المرور البريء في شطري المياه. ولكن السعودية عادت عقب العدوان الثلاثي واحتلال إسرائيل لخليج العقبة وتزايد خطر إسرائيل، تنصر المرسوم الملكي رقم ١٩٥٨/٣٣ م. حق المرور البريء على البحر الإقليمي فقط.

وتطور اتساع البحر الإقليمي السعودي من ٣ ميل قبل ١٩٤٩ م، إلى ستة أميال عام ١٩٤٩ م، ثم مدته إلى ١٢ ميلاً عام ١٩٥٨ م واستخدم مرسوم ١٩٥٨ م. مفهوم البحر الإقليمي محل مفهوم المياه الإقليمية مسيرة بذلك مسلك غالبية دول العالم (راجع الجدول رقم ١ ص ٥٨). وحدد مرسوم ١٩٥٨ م. في مادته الخامسة أوضاع قياس البحر الإقليمي، وعندما يتداخل البحر الإقليمي للمملكة مع دولة أخرى «تتقرر الحدود بالاتفاق بين المملكة والدولة الأخرى وفقاً لمبادئ متصفة». وتحدد المادة السابعة الإجراءات في حالة هذا التداخل. وهذه الأحكام أهمية واضحة حيث تطالب الدول المجاورة للمملكة بحر إقليمي مماثل رغم أن عرض البحر في بعض المناطق لا يرضي المطالب جميعاً.

**وبالنسبة للمنطقة المحاذرة.** طالبت بها المملكة منذ عام ١٩٤٩ م. أي قبل تخليها في المادة ٢٤ من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ م، ثم حددتها في المرسوم ١٩٥٨/٣٣ م. نظراً لحاجتها بسبب الحجاج (الإجراءات الصحية والأمنية والجسركية)، ومتطلبات تصدير البترول.

**أما بالنسبة للجرف القاري.** فإن ظروف استغلال البترول السعودي في الخليج وضع امتياز أرامكو دفعت السعودية إلى الإعلان عام ١٩٤٩ م. عن سيادتها على المناطق

الملاصقة لسواحلها في الخليج (دون البحر الأحمر)، وحدث دول الخليج الأخرى حذوها، البحرين - الكويت - قطر - الإمارات السبع ثم إيران ١٩٥٥ م، والعراق عام ١٩٥٧ م. وقد استخدمت هذه الدول مفهوم المناطق الملاصقة بدلاً من الجرف القاري الذي لا وجود له في الخليج، وتعيدها مع الدول المجاورة والمقابلة في الخليج أمر لا بد أن يخضع للاتفاق وفقاً لقواعد منصفة. وبالفعل تم إبرام عدد من الاتفاقات بين السعودية والدول المجاورة وأهمها الاتفاق المبرم مع البحرين حول المناطق المغمورة في مياه الخليج في ٢٨ أبريل ١٩٠٨ م، وهو أول اتفاق من نوعه في الخليج، واعتمد الاتفاق مبدأي تساوي البعد والإنصاف في تحديد الحدود في تلك المناطق. وهناك اتفاق ١٩٢٢ م. مع الكويت الذي أنشأ ٢٥٠٠ ميل مربع كمنطقة محايدة، قسمت بين البلدين عام ١٩٦٥ م. إلى جزئين متساويين. وتبع ذلك عام ١٩٦٨ م. اتفاقية الحدود في المناطق البحرية مع إيران، وتبع فيها طرق مختلفة لتسوية خلافات الحدود حول جزر خرج وفارس وعربي. وهناك أيضاً اتفاق الحدود البرية والبحرية بين السعودية وقطر ١٩٦٥ م، وبين السعودية وأبو ظبي حول البوريمي عام ١٩٧٤ م.

**وفي البحر الأحمر:** صدر المرسوم الملكي في سبتمبر ١٩٦٨ م. بشأن ملكية موارد البحر الأحمر وكان دافعه الاكتشافات السريعة لموارد طبيعية هائلة تحت سطح البحر الأحمر ونص المرسوم على ملكية الموارد في طبقات قاع البحر العام أسفل هذا البحر والمجاورة للجرف القاري السعودي، واعتبارها بمثابة جزء من تربة الإقليم السعودي، وللحكومة السعودية وحدها حق التصرف فيها، «مع المحافظة على وضع البحار العالية وفقاً لأحكام القانون الدولي»، وفي ١٦ مايو ١٩٧٤ اتفقت السعودية والسودان على الاشتراك في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في منتصف قاع البحر الأحمر، وتمسك الاتفاق بعدم المساس بوضع البحار العالية. وكانت المملكة هي أول دولة ساحلية تسن قوانين خاصة بملكيتها للموارد غير الحية لمناطق القاع الملاصقة لجرفها القاري في البحر الأحمر. وكان الاتفاق السعودي السوداني المذكور هو الأول من نوعه في العالم.

**ولها يتعلق بحقوق الصيد.** أصدرت السعودية بياناً بحقوق الصيد الخالصة لها في المناطق الواقعة بين أراضيها الرئيسية وسواحل الجزر والبحار العالية في الخليج والبحر الأحمر، وكان هذا البيان ضرورياً من الوجهة الاقتصادية وإزاء مطالبات الدول الأخرى بمناطق صيد خالصة لها في البحرين، مع ملاحظة أن حقوق الصيد السعودية قاصرة على بحرها الإقليمي. ثم صدر مرسوم ملكي في ١٩٧٩/٩/٣ م. بالتصديق على اتفاق بإنشاء شركة الصيد العربية للبحار العالية، وهي تابعة للجامعة العربية، وتضم ١٤ دولة في عضويتها.

وبالعالم المؤلف في اقتضاب شديد موقف المملكة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، ويقول إنها تؤيدها دون أن يفصل في ذلك، علماً بأن ملامح قانون البحار الجديد تستند إلى هذه الفكرة أساساً، ولذلك تبقى معالجته للموقف السعودي هامة من وجهة نظر القانون التقليدي للبحار، وتدخل الدراسة من ثم في باب تاريخ وتطور موقف المملكة من مسائل قانون البحار وسياستها في هذا الشأن.

واستعرض المؤلف في الفصل الخامس الجهود المبذولة من المملكة لحماية البيئة البحرية. فالمملكة تظل على أكثر من ١٥٠٠ ميل من السواحل، وهي طرف في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث النفطي للبحر منذ عام ١٩٧١ م. كما أصدرت المملكة المرسوم رقم م/٢٧ في ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ حول «نظام الموانئ والمرافئ والمنازل البحرية». ويحظر على ناقلات النفط وغيرها ترقيع نفطها في نطاق مائة ميل من ساحل المملكة، ويلزم القبطان بالإبلاغ عن أي تسرب نفطي من سفينة أثناء وجودها في موانئ السعودية أو بحارها الإقليمية، وتعفى السفن الحربية من إجراءات الرقابة والضغط، ولكنها مطالبة بمعالجة قواعد حماية البيئة البحرية من التلوث. وفي هذا الصدد استعرض المؤلف بالتفصيل الجهود الحامية لحماية بيئة الخليج البحرية في إطار اتفاقية الكويت عام ١٩٧٨ م. المنشئة لمنظمة تعنى بهذا الموضوع، وعرض المؤلف لأحكام هذه الاتفاقية بالتفصيل. كذلك عرض المؤلف للجهود السعودية الفردية والحامية لحماية بيئة البحر الأحمر من التلوث.

وأخيراً عرض المؤلف في الفصل السادس مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن قانون البحار والتي شاركت فيها جميعاً المملكة، وعرض المؤلف أيضاً مواقف المملكة تجاه القضايا التي أثيرت في هذه المؤتمرات، وأدوارها النشطة فيها.

ولم تنضم السعودية للاتفاقات التي أسفر عنها مؤتمر جنيف الأول عام ١٩٥٨ م. لأنها لا تتفق مع مواقفها. ومع ذلك شاركت المملكة بحماس في المؤتمر الثاني عام ١٩٦٠ م. تدافع عن مواقفها حول عرض توسيع البحر الإقليمي وقد فشل المؤتمر نفسه. غير أن ترحيباً بالموضوع وبالكتاب لا يجب أن يمنعنا من إبداء الملاحظات التالية والتي ذكرنا بعضها، وهي:

١ - وفوف الكتاب عند عام ١٩٧٨ م، وهو صادر عام ١٩٨٣ م. في موضوع متطور في جميع جوانبه يقصر أهمية الكتاب على جوانبه التاريخي، خصوصاً وأنه يتمتع بمعالجة وثائقية مليّة. وقد ترتب على قصره زمناً إلى إغفال التحولات الهائلة في قانون البحار، وقضية التلوث في الخليج الناجمة عن الحرب العراقية الإيرانية، والتي مثلت تهديداً خطيراً للخليج منذ يناير ١٩٨٣ م.

٢ - افتضار الكتاب لروح العريّة في المعالجة والصياغة، حتى أنه كرر فقرات - على سبيل الاقتباس - من مؤلفين أجانب، واستخدم بعض مصطلحاتهم في أكثر من موضع مثل «الخليج الفارسي». وهذه الملاحظة، وفي مثل هذه الموضوعات، لا يجب التقبل من أهميتها، فهو أقرب إلى الكتب الأجنبية المترجمة منه إلى الكتب المؤلفة بقلم عربي سعودي. وحتى نقسم الموضوع دليل إضافي على هذه الملاحظة، فضلاً عن أنه ترجم أيضاً أسماء المؤلفين الأجانب وعناوين كتبهم أو مقالاتهم دون أن يقدم نصها مرة واحدة بلغتها.

٣ - ولهم الكثير من الأخطاء اللغوية والنحوية، والمطبعية.

ولكننا نأمل أن يعيد المؤلف كتابة الموضوع في ضوء الاتفاقية الجديدة لقانون البحار التي أبرمت عام ١٩٨٣ م. فالموضوع مهم والكتاب لا غنى عنه للمكتبة العربية.